

دور السلطة القضائية في دعم وتعزيز التعليم الأخضر

The role of the judiciary in supporting and promoting green education

أ.م.د. عبد الله عيسى مطشر^١، م.م. فلاح حسن جواد^٢

قسم القانون، كلية دجلة الجامعة

Abdalla.esa@duc.edu.iq

Falah.hassan@duc.edu.iq

المستخلص:

يعد التعليم الأخضر أحد الركائز المهمة لغرض تحقيق التنمية المستدامة حيث يهدف إلى توعية الأجيال الحالية والمستقبلية بأهمية المحافظة على البيئة السليمة وتنمية الوعي البيئي والصحي وتلعب السلطة القضائية دوراً أساسياً في دعم هذا النوع من التعليم من خلال تشريع القوانين والقرارات التي تضمن إدماج البعد البيئي في المناهج الدراسية والسياسات التعليمية للبلاد ويتجلى دور القضاء في تعزيز التعليم الأخضر بعدة طرق، منها:

- ١- التشريعات البيئية: حيث تسهم السلطة القضائية في صياغة وتطبيق قوانين ملزمة للجهات التعليمية لاعتماد مبادئ التعليم الأخضر في المناهج والسياسات التعليمية.
- ٢- المسائلة القانونية: تفرض المحاكم المختصة رقابة على المؤسسات التعليمية لضمان التزامها بالمعايير البيئية وتطبيق القوانين ذات الصلة ما يعزز تطبيق مفاهيم الاستدامة في التعليم.
- ٣- الفصل في النزاعات: تعمل السلطة القضائية على تسوية النزاعات المتعلقة بالبيئة والتعليم، مثل القضايا المرتبطة بتلوث البيئة المدرسية أو انتهاك القوانين البيئية التي تؤثر على صحة وسلامة الإنسان. حيث يعزز القضاء دور المجتمع المدني في دعم التعليم الأخضر من خلال دعم المبادرات البيئية وتشجيع التعاون بين المؤسسات التعليمية والمنظمات البيئية. إن تعزيز التعليم الأخضر يعد جزءاً أساسياً من الالتزام المجتمعي بتحقيق العدالة البيئية وضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

Abstract:

Green education is one of the key pillars for achieving sustainable development. It aims to raise awareness among current and future generations about the importance of preserving a healthy environment and fostering environmental and health consciousness. The judiciary plays a fundamental role in supporting this type of education by enacting laws and decisions that ensure the integration of environmental dimensions into the country's curricula and educational policies.

The judiciary's role in promoting green education is manifested in several ways, including:



1. Environmental Legislation: The judiciary contributes to drafting and enforcing binding laws for educational institutions to adopt green education principles in curricula and educational policies.
 2. Legal Accountability: Specialized courts monitor educational institutions to ensure compliance with environmental standards and the application of relevant laws, thereby reinforcing the implementation of sustainability concepts in education.
 3. Dispute Resolution: The judiciary resolves disputes related to the environment and education, such as cases involving school environmental pollution or violations of environmental laws affecting human health and safety.
- The judiciary also enhances the role of civil society in supporting green education by backing environmental initiatives and encouraging collaboration between educational institutions and environmental organizations. Promoting green education is an integral part of societal commitment to achieving environmental justice and ensuring a sustainable future for future generations.

المقدمة

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي تواجه العالم، أصبحت الحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الوعي البيئي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ويعد التعليم الأخضر أحد الركائز الأساسية لتحقيق هذا الهدف، إذ يسهم في إعداد أجيال واعية بقضايا البيئة وقادرة على اتخاذ قرارات مستدامة. وفي هذا الإطار، تلعب السلطة القضائية دوراً محورياً في دعم وتعزيز التعليم الأخضر من خلال ضمان تطبيق القوانين والتشريعات البيئية، وتوفير الحماية القانونية للمبادرات التعليمية الخضراء، وتعزيز العدالة البيئية. تأتي أهمية هذا الدور في ظل المسؤولية المشتركة بين جميع القطاعات لتحقيق التوازن بين التنمية وحماية البيئة، مما يجعل القضاء عنصراً حاسماً في دعم الجهود الوطنية والعالمية لتعزيز التعليم الأخضر ونشر ثقافة الاستدامة في المجتمعات.

إن التعليم الأخضر يمثل حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة حيث يسهم في بناء أجيال واعية بيئياً وقادرة على مواجهة التحديات المناخية والبيئية. في هذا السياق تلعب السلطة القضائية دوراً محورياً في تعزيز التعليم الأخضر من خلال ضمان الالتزام بالقوانين البيئية وتشجيع الابتكار التعليمي الذي يدعم الاستدامة والقضاء ليس مجرد أداة لفض النزاعات بل يعد شريكاً فعالاً في صياغة بيئة تعليمية تحترم المبادئ البيئية حيث يساهم في مراقبة التنفيذ العادل للتشريعات وحماية حقوق المؤسسات التعليمية وإلزام الجهات التنفيذية بتبني ممارسات صديقة للبيئة. إن دور السلطة القضائية يتجاوز الإطار التقليدي إلى بناء نظام تعليمي يعكس الالتزام الوطني والدولي بقضايا البيئة والمناخ والعمل الجاد للمحافظة على بيئة سليمة ونظيفة ويلعب القضاء دور مهم في دعم وتطوير التعليم الأخضر لكونه يمثل دوراً حيوياً في دعم وتطوير

التعليم الأخضر من خلال ضمان الالتزام بالتشريعات البيئية وتعزيز مفاهيم الاستدامة في النظام التعليمي والتعليم الأخضر هو نظام تعليمي يركز على تنمية الوعي البيئي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويتطلب دعماً قانونياً ومؤسسياً لتحقيق نجاحه وتهيئة كل الظروف ومستلزمات النجاح في سبيل الوصول الى الهدف المطلوب منه.

ان دور السلطة القضائية في دعم وتعزيز التعليم الأخضر يحمل أهمية كبيرة حيث يعكس العلاقة بين القضاء والتنمية المستدامة ويعزز الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، التي وضعتها الأمم المتحدة خصوصاً الهدف الرابع (التعليم الجيد) والهدف الثالث عشر (العمل المناخي).

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي :

١. عزيز العدالة البيئية ان القضاء يلعب دوراً أساسياً في تنفيذ التشريعات البيئية وضمان مساواة المؤسسات التعليمية عن التزاماتها تجاه التعليم الأخضر. البحث يوضح كيفية حماية الحق في بيئة تعليمية مستدامة.
٢. دعم السياسات الحكومية يساهم البحث في تسليط الضوء على كيفية دعم السلطة القضائية للسياسات الوطنية المتعلقة بالتعليم الأخضر وضمان الالتزام بها من قبل الجهات المعنية.
٣. تعزيز الثقافة القانونية الخضراء يبرز دور القضاء في التوعية العامة حول أهمية التعليم الأخضر ودوره في بناء مجتمعات مستدامة مما يسهم في خلق جيل واع بيئياً.
٤. التصدي للتحديات القانونية يساعد البحث في التعرف على العقبات التي تواجه المؤسسات التعليمية في تبني التعليم الأخضر واقتراح حلول قانونية للتغلب عليها.
٥. تعزيز التعاون بين السلطات يوضح البحث كيف يمكن للسلطة القضائية العمل مع السلطات التشريعية والتنفيذية لضمان تنفيذ القوانين واللوائح الداعمة للتعليم الأخضر.
٦. تطوير القوانين والتشريعات يمكن أن يسهم البحث في اقتراح تعديلات تشريعية أو تقديم توصيات لتطوير قوانين التعليم بما يتماشى مع أهداف التعليم الأخضر. وان أهمية التعليم الأخضر تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنمية الوعي البيئي وتعزيز الابتكار في استخدام الموارد بالإضافة الى دعم الانتقال نحو اقتصاد أخضر مستدام.

اشكالية البحث

تكمن الإشكالية الرئيسة في البحث في كيفية تفاعل السلطة القضائية مع الجهود الرامية إلى تعزيز التعليم الأخضر كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. على الرغم من التقدم المحرز في

وضع التشريعات والسياسات البيئية والتعليمية يبقى التساؤل عن مدى فعالية السلطة القضائية في دعم وتعزيز التعليم الأخضر.

منهجية البحث

سنقوم في بحثنا هذا باستخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية والتشريعات وتحليل القوانين واللوائح التي تنظم التعليم الأخضر سواء على المستوى الوطني أو الدولي من حيث دراسة النصوص القضائية والاتفاقيات البيئية ذات الصلة لفهم مدى تكاملها مع مفهوم التعليم الأخضر ، وسيتم تقسيم البحث الى مبحثين وكما يلي :

المبحث الاول : اسهام السلطة القضائية في حماية البيئة.

المطلب الاول : أنواع النزاعات البيئية التعليمية.

المطلب الثاني : دور القضاء في الفصل بالنزاعات البيئية التعليمية.

المبحث الثاني : دور القوانين البيئية التي تطبقها السلطة القضائية في تعزيز ثقافة التعليم الأخضر.

المطلب الاول : تحليل القوانين والسياسات البيئية المتبعة في العديد من الدول.

المطلب الثاني : ابرز التحديات التي تواجه القضاء في دعم التعليم الأخضر.

الخاتمة

التوصيات

المراجع والمصادر

المبحث الاول

كيفية اسهام السلطة القضائية في حماية البيئة

تلعب السلطة القضائية دوراً أساسياً في حماية البيئة من خلال تطبيق القوانين البيئية لضمان العدالة البيئية وحل النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية. ويمكن تلخيص إسهامها في النقاط التالية:

- تطبيق التشريعات البيئية ذات الصلة كون القضاء يضمن تنفيذ القوانين البيئية التي تتعلق بالممارسات التعليمية مثل إدراج المناهج الخضراء والجامعات والقضاء يمكنه إلزام الجهات الحكومية بتضمين المناهج الدراسية بمواضيع تتعلق بالاستدامة والتغير المناخي المستمر وحماية المؤسسات التعليمية الخضراء بضرورة دعم المدارس والجامعات التي تتبنى ممارسات صديقة للبيئة من خلال إصدار أحكام تمنع الأنشطة الضارة بالبيئة داخل هذه المؤسسات أو حولها.

- مسألة الجهات التنفيذية ان القضاء يُحاسب الجهات التنفيذية عن الإخفاق في تطبيق خطط التعليم الأخضر وعلى سبيل المثال يمكن للقضاء مراجعة خطط وزارة التربية أو التعليم العالي لضمان تحقيق الأهداف البيئية.
 - تعزيز الشراكات مع المنظمات البيئية ان القضاء يشجع التعاون بين المؤسسات التعليمية ومنظمات حماية البيئة لتعزيز المشاريع التعليمية الخضراء ويمكنه اصدار أحكاماً تدعم الشراكات لتحسين البنية التحتية الخضراء للمدارس والجامعات^(١).
 - الفصل في النزاعات البيئية التعليمية يقصد بالنزاعات البيئية التعليمية تلك الخلافات التي تنشأ بين المؤسسات التعليمية (مثل المدارس والجامعات) أو بينها وبين أطراف أخرى بسبب تأثيرات بيئية. القضاء يلعب دوراً محورياً في حل هذه النزاعات وضمان حماية البيئة ضمن الإطار التعليمي^(٢).
- المطلب الاول : أنواع النزاعات البيئية التعليمية**
- يمكن تقسيم النزاعات البيئية كما يلي :
- أولاً . النزاعات المتعلقة بالتلوث البيئي .**
- قد تتعرض المؤسسات التعليمية لتلوث ناتج عن أنشطة صناعية أو زراعية مجاورة مثل تلوث الهواء أو المياه مثال دعوى لوقف مصنع يسبب تلوثاً بالقرب من مدرسة.
- ثانياً . النزاعات حول تخصيص الأراضي .**
- قد يحدث نزاع حول تخصيص أراضٍ لبناء مؤسسات تعليمية في مواقع بيئية حساسة مثال بناء مدرسة في منطقة غابات أو محمية طبيعية.
- ثالثاً . النزاعات بشأن تطبيق معايير الاستدامة .**
- تنشأ نزاعات عند عدم التزام المؤسسات التعليمية بمعايير البناء الأخضر أو استغلال الموارد بشكل يضر البيئة ومثال مدارس لا تعتمد على أنظمة إعادة التدوير أو الطاقة النظيفة^(٣) وتبرز نزاعات حول المناهج الدراسية من حيث
١. محتوى التعليم البيئي الخلافات حول كيفية تضمين القضايا البيئية مثل التغير المناخي التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية في المناهج الدراسية.
 - اتجاه التعليم والجدل حول التركيز على الحلول العلمية مقابل الحلول التقليدية أو الثقافية لحماية البيئة^(٤).
 ٢. نزاعات حول السياسات التعليمية وتمويل التعليم البيئي النزاع بين الحكومات أو المؤسسات التعليمية حول تخصيص الموارد لتطوير البرامج البيئية.

ومن أولويات التعليم الاختلافات حول مدى أهمية التركيز على التعليم البيئي مقارنةً بالمجالات التعليمية الأخرى^(٥).

٣. نزاعات بين المؤسسات التعليمية والمجتمع مثل بناء مدارس أو منشآت تعليمية في مواقع حساسة بيئياً قد تعارضها المجتمعات المحلية. ومناهج تتعارض مع القيم المحلية: ورفض المجتمعات مناهج أو مبادرات تعليمية بيئية تعتبرها متعارضة مع تقاليدها أو معتقداتها.

٤. نزاعات حول التكنولوجيا والتعليم البيئي ان استخدام التكنولوجيا الخضراء اثار جدل حول إدراج موضوعات مثل الطاقة المتجددة أو التقنيات الحديثة في التعليم البيئي. ^(٦).

٥. نزاعات بين الأجيال ان رؤية مختلفة للقضايا البيئية قد تختلف الأجيال الأكبر سناً عن الشباب في رؤية أهمية قضايا مثل تغير المناخ أو المحافظة على الموارد مما يخلق توترات داخل النظم التعليمية ^(٧).

٦. نزاعات حول تأثير الأنشطة التعليمية على البيئة مثل الاعتراض على الرحلات أو الأنشطة التعليمية التي قد تسبب أضراراً بيئية مثل تدمير موائل طبيعية أثناء البحث العلمي. النزاع حول استخدام موارد طبيعية (مثل الورق والماء) في المؤسسات التعليمية بطريقة غير مستدامة^(٨).

٧. نزاعات دولية وإقليمية في التعليم البيئي بين الدول النامية والدول المتقدمة حول كيفية التعامل مع القضايا البيئية في التعليم. والتركيز على التغير المناخي بعض الدول قد ترفض تضمين قضايا مثل التغير المناخي في مناهجها لأسباب سياسية أو اقتصادية ^(٩).

المطلب الثاني : دور القضاء في الفصل بالنزاعات البيئية التعليمية

تلعب السلطة القضائية دوراً أساسياً في حماية البيئة من خلال تطبيق القوانين البيئية ضمان العدالة البيئية وحل النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية. يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- التكيف القانوني للنزاع كون القضاء يحدد ما إذا كان النزاع يندرج ضمن القانون البيئي أم قوانين أخرى مثل قوانين البناء أو الاستثمار.
- تطبيق القوانين ذات العلاقة من حيث ان القضاء يستند إلى قوانين مثل: قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ وقانون الأراضي الزراعية والمناطق المحمية.
- إصدار أحكام إلزامية منها إصدار قرار لإلزام الأطراف باتخاذ إجراءات محددة^(١٠)، مثل:
- وقف الأنشطة المضرة بالبيئة.

- تعويض المؤسسات التعليمية المتضررة.
- إعادة تأهيل البيئة المتضررة.
- إشراك الجهات المتخصصة قد يلجأ القاضي إلى خبراء بيئيين لتقييم الأضرار واقتراح الحلول المناسبة.
- ضمان التوازن بين التعليم وحماية البيئة إذ ان القضاء يسعى لتحقيق مبدأ (التممية المستدامة) الذي يوازن بين الحاجة لتوسيع التعليم وحماية الموارد البيئية للأجيال القادمة^(١١) وهناك امثلة على ذلك ، دعوى تلوث الهواء مدرسة رفعت قضية ضد مصنع مجاور يسبب انبعاثات خطيرة تؤثر على صحة الطلاب. فأصدرت المحكمة قراراً بإيقاف تشغيل المصنع حتى الالتزام بالمعايير البيئية. ومشروع بناء جامعة رفضت محكمة بيئية مشروعاً لبناء جامعة على أرض محمية طبيعية نظراً لتعارضه مع قوانين الحفاظ على التنوع البيئي^(١٢).
- انتهاك معايير الاستدامة مدرسة أجبرت على تعديل بنيتها التحتية لتتوافق مع معايير الاستدامة بعد صدور حكم قضائي.
- تشجيع السياسات التحفيزية من خلال أحكامه يمكن أن يحث الحكومة على تقديم حوافز مالية أو تقنية للمؤسسات التعليمية التي تتبنى مبادرات خضراء مثل الطاقة الشمسية أو إعادة التدوير^(١٣).
- دعم الابتكار في التعليم الأخضر القضاء يُمكنه حماية حقوق الملكية الفكرية للابتكارات التعليمية البيئية مثل تقنيات التدريس أو المواد التعليمية المستدامة.

المبحث الثاني

دور القوانين البيئية التي تطبقها السلطة القضائية في تعزيز ثقافة التعليم الأخضر

يمكن ان نوضح دور قوانين البيئة التي تطبقها السلطة القضائية والتي تسهم في تعزيز ثقافة التعليم الأخضر من خلال الاتي :

- تطبيق القوانين البيئية ذات العلاقة بالتعليم ان القضاء يلزم المؤسسات التعليمية بتنفيذ التشريعات البيئية مثل قوانين البناء الأخضر واستخدام الطاقة المتجددة وكذلك متابعة وضمان بضرورة الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي وقع عليها العراق مثل اتفاقية باريس للمناخ وكذلك إصدار أحكام تلزم المدارس بتوفير بيئة تعليمية صديقة للبيئة.
- حماية الحقوق البيئية للمؤسسات التعليمية ان القضاء يحمي المؤسسات التعليمية التي تتعرض للضرر البيئي الناتج عن الأنشطة الصناعية أو الزراعية المجاورة ويمنح للمؤسسات

التعليمية تقديم دعاوى قضائية ضد الجهات التي تضر بالبيئة المحيطة بها لغرض اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتسبب بالضرر للبيئة وفق القانون^(١٤).

• تشجيع الابتكار التعليمي البيئي ان القضاء يضمن حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالابتكارات التعليمية الخضراء مثل مناهج أو تقنيات تدريسية بيئية ويفرض التزام المؤسسات التعليمية بتحديث المناهج لتتضمن التعليم الأخضر ومتابعة آخر التطورات العلمية في هذا المجال.

• الفصل في النزاعات البيئية التعليمية يلعب القضاء دوراً في النزاعات التي تنشأ بين المؤسسات التعليمية والأطراف الأخرى حول القضايا البيئية وإيجاد الحلول لها وفق القانون مثال على ذلك نزاع حول تخصيص أراضٍ لبناء مدارس خضراء في مناطق بيئية حساسة^(١٥).

• تعزيز الشفافية والمساءلة ان دور القضاء في مراقبة أداء الجهات التنفيذية لضمان تنفيذ السياسات البيئية في التعليم ويلزم الجهات الحكومية بتقديم خطط واضحة ومراجعات دورية حول التعليم الأخضر .

• تشجيع التعاون بين القطاعات يحرص القضاء على دعم الشراكات بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع تعليمية خضراء مثل مشاريع الطاقة الشمسية وإعادة التدوير.

المطلب الاول : تحليل القوانين والسياسات البيئية المتبعة في بعض الدول

أصبح التعليم الأخضر أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في العصر الحديث حيث يهدف إلى تعزيز الوعي البيئي وتنمية القيم والممارسات المستدامة بين الأجيال القادمة لتحقيق هذا الهدف وتلعب القوانين والسياسات البيئية دوراً حيوياً في توفير الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لدعم التعليم الأخضر وضمان دمجها في منظومات التعليم المختلفة وفق القوانين النافذة حيث تركز القوانين البيئية على تعزيز المبادرات التعليمية التي تسلط الضوء على قضايا الاستدامة مثل تغيير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية وإعادة التدوير بينما تسعى السياسات إلى تحقيق التكامل بين التعليم والتنمية المستدامة من خلال وضع خطط واستراتيجيات تعزز هذا النهج^(١٦).

يتطلب تحليل القوانين والسياسات البيئية فهماً عميقاً للأطر القانونية والمؤسسية التي تنظم التعليم الأخضر ودراسة مدى كفاءة تطبيق هذه القوانين ومدى قدرتها على تحقيق أهداف الاستدامة. كما يتطلب تقييم التحديات والفرص المرتبطة بدمج التعليم الأخضر في المناهج الدراسية وتأثيره على رفع مستوى الوعي البيئي والممارسات المستدامة بين الأفراد والمجتمعات.

من خلال هذا التحليل يمكن تحديد الفجوات في السياسات الحالية واقتراح التعديلات اللازمة لتعزيز دور التعليم الأخضر في بناء مستقبل أكثر استدامة ، وسمات القوانين والسياسات البيئية هي :

١. التشريعات المتعلقة بتغير المناخ في العديد من الدول المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي وكندا يتم تبني سياسات طموحة لتقليل انبعاثات الكربون. تشمل هذه السياسات فرض ضرائب على الكربون تقديم حوافز للطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة. اما في الدول النامية غالباً ما تواجه السياسات المناخية تحديات تتعلق بالتمويل والبنية التحتية مما يؤدي إلى اعتماد استراتيجيات أقل تقدماً.

٢. القوانين المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية تتبنى بعض الدول مثل أستراليا والنرويج قوانين صارمة لإدارة الموارد الطبيعية مثل الغابات والمياه والمعادن لضمان الاستدامة في المقابل تعاني دول أخرى من ضعف في التشريعات مما يؤدي إلى استغلال مفرط للموارد.

٣. مكافحة التلوث تُعد التشريعات المتعلقة بجودة الهواء والماء من الأولويات في دول مثل الولايات المتحدة والصين مع التركيز على الحد من التلوث الصناعي وتقليل النفايات.

٤. حماية التنوع البيولوجي العديد من الدول مثل البرازيل والهند أصدرت قوانين لحماية التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية ولكنها تواجه تحديات تتعلق بالتنفيذ بسبب الضغوط الاقتصادية والتموي .

٥. القوانين الدولية والإقليمية اتفاقيات دولية مثل اتفاق باريس للمناخ واتفاقية التنوع البيولوجي ساعدت في تنسيق الجهود بين الدول لتحقيق أهداف بيئية مشتركة مع التحالفات الإقليمية (مثل الاتحاد الأوروبي) طورت أطراً موحدة لتحسين الأداء البيئي في المنطقة . وهناك تبرز التحديات في تحليل القوانين البيئية من حيث :

- عدم المساواة في التطبيق الدول ذات الاقتصادات القوية تمتلك القدرة على تنفيذ سياسات بيئية متقدمة بينما تواجه الدول النامية قيوداً مالية وتقنية.
- التوازن بين التنمية والبيئة تعاني العديد من الدول من صعوبة الموازنة بين الحاجة إلى التنمية الاقتصادية والالتزام بالحفاظ على البيئة.
- ضعف الرقابة حتى في الدول التي لديها قوانين متقدمة قد يؤدي ضعف التنفيذ والرقابة إلى نتائج محدودة.

المطلب الثاني : ابرز التحديات التي تواجه القضاء في دعم وتطوير التعليم الاخضر

رغم أهمية دور القضاء في تعزيز التعليم الأخضر إلا أنه يواجه العديد من التحديات التي قد تعيق تحقيق أهدافه ومن هذه التحديات (١٧) :

- غياب التشريعات الواضحة المتعلقة بالتعليم الأخضر في العديد من الدول لا تزال التشريعات البيئية غير شاملة أو محددة بما يكفي لدعم التعليم الأخضر ويؤدي هذا الغياب إلى صعوبة الفصل في القضايا المتعلقة بالتعليم البيئي مما يضعف قدرة القضاء على تعزيز هذا النوع من التعليم وضمان تطبيق القوانين ذات الصلة .
- نقص الخبرة والتخصص القضائي في القضايا البيئية القضايا البيئية وخاصة تلك المتعلقة بالتعليم الأخضر تتطلب فهماً عميقاً للتحديات البيئية والتربوية المعقدة ويواجه القضاء تحدياً في نقص القضاة المتخصصين أو المؤهلين للتعامل مع هذا النوع من القضايا مما قد يؤثر على جودة الأحكام التي تفصل بالنزاعات الخاصة ذات الطابع البيئي .
- التضارب بين المصالح الاقتصادية والبيئية تواجه بعض الأنظمة القضائية ضغوطاً من المصالح الاقتصادية التي قد تتعارض مع التعليم الأخضر. قد تحاول جهات اقتصادية تعطيل أو تحجيم البرامج التعليمية الخضراء لصالح مشاريع اقتصادية قصيرة الأجل مما يُصعب على القضاء تحقيق التوازن بين هذه المصالح.
- ضعف تنفيذ الأحكام القضائية حتى في الحالات التي يتم فيها إصدار أحكام تدعم التعليم الأخضر قد تواجه هذه الأحكام تحديات في التنفيذ. يمكن أن يكون ذلك نتيجة لضعف التنسيق بين السلطات التنفيذية أو نقص الموارد المالية والبشرية اللازمة .
- قلة الوعي العام بدور القضاء في التعليم الأخضر يلعب الوعي العام دوراً مهماً في دعم الأحكام القضائية لكن في كثير من الأحيان يفتقر المجتمع لفهم الدور الذي يمكن أن يلعبه القضاء في تعزيز التعليم الأخضر. يؤدي هذا إلى قلة الدعم المجتمعي للقضايا البيئية في المحاكم .
- العوائق السياسية قد يتعرض القضاء لضغوط سياسية تؤثر على قراراته فيما يتعلق بالتعليم الأخضر خاصة في الأنظمة التي لا تضمن الاستقلالية الكاملة للقضاء مما يؤثر سلباً على إصدار القرارات المناسبة .
- عدم وجود تعاون دولي قوي في القضايا البيئية والتعليم الأخضر القضايا البيئية بطبيعتها عابرة للحدود والتعليم الأخضر جزء من الجهود الدولية لتحقيق الاستدامة ويواجه القضاء تحدياً في غياب تعاون دولي قوي مما يُضعف دوره في دعم التعليم الأخضر

على المستوى الوطني والدولي لذا يتوجب على كافة الدول العمل بجدية أكثر من خلال عقد المؤتمرات والندوات الدولية للتواصل فيما بينها فيما يخص دعم قضايا البيئة .

- ضعف التمويل لدعم القضايا البيئية القضاء بحاجة إلى دعم مالي وتقني لمعالجة القضايا المتعلقة بالتعليم الأخضر . يشكل نقص التمويل تحدياً رئيسياً في هذا المجال حيث يمكن أن يعيق تطوير القدرات القضائية والتقنية اللازمة لذلك يتوجب على الدول تسخير الامكانيات المناسبة في دعم قضايا البيئة وتهيئة الظروف المناسبة لها .

الخاتمة

يمثل القضاء أحد الأعمدة الأساسية في تعزيز وتطوير التعليم الأخضر حيث يضمن تطبيق القوانين والسياسات البيئية التي تسعى إلى إدماج الاستدامة في منظومات التعليم . من خلال دوره الرقابي والتفسيري ويعمل القضاء على محاسبة الجهات المسؤولة في حال التقصير وتقديم الحماية القانونية للبرامج والمبادرات التي تعزز التعليم الأخضر .

كما يسهم القضاء في ترسيخ مفاهيم العدالة البيئية من خلال إصدار الأحكام التي تدعم حقوق الأجيال القادمة في بيئة مستدامة وهو ما ينعكس بشكل مباشر على تطوير التعليم الأخضر الذي يُعتبر أداة لنشر الوعي البيئي وتعزيز الممارسات المستدامة .

وان القضاء يعتبر ركيزة أساسية لدعم التعليم الأخضر عبر ضمان الالتزام بالقوانين البيئية، وتعزيز العدالة في توزيع الموارد التعليمية ومساندة الجهود الوطنية والعالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن خلال هذا الدور المحوري يمكن للقضاء أن يكون حافزاً لبناء أجيال واعية قادرة على مواجهة التحديات البيئية وصنع مستقبل أكثر استدامة .

والسلطة القضائية هي عنصر أساسي في تحقيق التعليم الأخضر من خلال فرض سيادة القانون وتعزيز الالتزام بالمبادئ البيئية بدورها تسهم في توفير بيئة تعليمية مستدامة تحمي حقوق الأجيال الحالية والقادمة وتدعم تحقيق التنمية المستدامة لذا من الضروري تعزيز دور القضاء وتطوير التشريعات التي تربط بين البيئة والتعليم لتحقيق مستقبل أكثر استدامة .

التوصيات :

- إصدار تشريعات وطنية شاملة
- تحديد معايير التعليم الأخضر وتلزم المؤسسات التعليمية بتنفيذها .
- توفير برامج تدريبية لتعريف القضاة والمحامين بأهمية التعليم الأخضر وأبعاده القانونية .
- تعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول .
- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال القضاء البيئي والتعليم الأخضر .



- زيادة الوعي العام لدى المواطنين.
- تشجيع الحملات الإعلامية لتوضيح أهمية دور القضاء في حماية البيئة ودعم التعليم الأخضر.
- دعم الابتكار البيئي
- تخصيص صناديق لدعم الابتكارات التي تعزز التعليم الأخضر

الهوامش :

- (1) مصطفى عبد القادر زيادة ، ، نحو رؤية مستقبلية لعملية صنع السياسة التعليمية في مصر ، مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم ، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، مصر ، ٢٠١٢، عدد ٢، ص ١١١ .
- (2) المصدر نفسه ص ١١٢ .
- (3) محمد الأعرج ، القانون الإداري المغربي، منشورات المجلة المغربية المحلية والتنمية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، سنة ٢٠١١، ص ٢٤ .
- (4) سعيد رحو ، دور القضاء الإداري في حماية الحق في التعليم العالي، ، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، ٢٠٢٣، ص ١٥٠ .
- (5) محمد حسين منصور ، المدخل إلى القانون - القاعدة القانونية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ٢٠١٠، ص ١٢٢ .
- (6) محمد الأعرج ، مصدر سابق ص ٣٢٠
- (7) المصدر نفسه ، ص ٣٣ .
- (8) محمد حسين منصور ، مصدر سابق ص ١٢٦ .
- (9) أيوب أبو دية : الطاقة والإنسان والبيئة ، ع ٥ ، سلسلة كتب عالم البيئة تصدرها جائزة زايد الدولية للبيئة ، دبي، ٢٠١٦، ص ١٧٧ .
- (10) سعود هلال الحربي ، ، السياسة التعليمية مفاهيم وخبرات ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٧ ، ص ١٨٧ .
- (11) أمينة النمر ، قوانين المرافعات ، الكتاب الأول ، دار المعارف بالإسكندرية ، ص ٤٥ .
- (12) المصدر نفسه ص ٤٠ .
- (13) د. محمد إبراهيم حسن : البيئة والتلوث دراسة تحليلية انواع البيئات ومظاهر التلوث مركز الاسكندرية للكتاب - مصر ١٩٩٥ ، ص ٩٩ .
- (14) أمينة النمر ، مصدر سابق ص ٩٨ .
- (15) د. محمد إبراهيم حسن : مصدر سابق ص ١٢٩ .
- (16) فاطمة محمد للمعي ، ، التنمية المستدامة بالمدرسة المصرية في ضوء صيغة المدرسة المستدامة الخضراء في الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، مجلة كلية التربية ، جامعة كفر الشيخ ، ٢٠١٧، مجلد ١٧ ، عدد ١ ، ص ٨٨ .



17) أشرف عبد المنعم إبراهيم عبد الدايم، دور القضاء الإداري في تعزيز سيادة القانون و أمن المجتمع، مجلة جامعة طنطا ، مصر ، ٢٠٢٠ ، ص ٦٥ .

قائمة المصادر

١. أشرف عبد المنعم إبراهيم عبد الدايم، دور القضاء الإداري في تعزيز سيادة القانون و أمن المجتمع، مجلة جامعة طنطا ، مصر ، ٢٠٢٠ .
٢. أمينة النمر ، قوانين المرافعات ، الكتاب الأول ، دار المعارف بالإسكندرية ، .
٣. أيوب ابو دية : الطاقة والإنسان والبيئة ، ع ٥ ، سلسلة كتب عالم البيئة تصدرها جائزة زايد الدولية للبيئة ، دبي، (٢٠١٦) .
٤. د. محمد ابراهيم حسن البيئة والتلوث دراسة تحليلية انواع البيئات ومظاهر التلوث مركز الاسكندرية للكتاب - مصر ١٩٩٥ .
٥. سعود هلال الحربي ، ، السياسة التعليمية مفاهيم وخبرات ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، (٢٠٠٧) .
٦. سعيد رحو ، دور القضاء الإداري في حماية الحق في التعليم العالي، دكتور في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، ٢٠٢٣ .
٧. عباس على محمد الحسيني ، المسؤولية المدنية البيئية في ضوء النصوص المدنية والتشريعات البيئية، بحث منشور مجلة رسالة الحقوق . السنة الثانية العدد الثالث ٢٠١٠ ، العراق
٨. فاطمة محمد اللمعي ، ، التنمية المستدامة بالمدرسة المصرية في ضوء صيغة المدرسة المستدامة الخضراء في الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، مجلة كلية التربية ، جامعة كفر الشيخ ، ٢٠١٧ ، مجلد ١٧ ، عدد ١ ، .
٩. محمد الأعرج ، القانون الإداري المغربي، منشورات المجلة المغربية المحلية والتنمية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، ٢٠١١ .
١٠. محمد حسين منصور ، المدخل إلى القانون - القاعدة القانونية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ٢٠١٠ .
١١. مصطفى عبد القادر زيادة ، ، نحو رؤية مستقبلية لعملية صنع السياسة التعليمية في مصر ، مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم ، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، مصر ، ٢٠١٢ ، عدد ٢ .